

Distr.: General
7 May 2010
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٥٣ (د) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: حماية المناخ العالمي
لنفع الأجيال الحالية والمقبلة

رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نسخة من النتائج التي اعتمدها المؤتمر العالمي للشعوب
المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض، الذي عقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل
٢٠١٠ في مدينة كوتشابامبا، بناء على دعوة من رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إيفو
موراليس آيما (انظر المرفقين الأول والثاني).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند ٥٣ (د) من جدول الأعمال.

(توقيع) بابلو سولون

السفير

الممثل الدائم



المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة
المؤتمر العالمي للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض
٢٢ نيسان/أبريل، كوتشابامبا، بوليفيا
اتفاق الشعوب

اليوم، أمنا الأرض نحن ومستقبل البشرية في خطر.

لو ارتفعت حرارة الأرض بأكثر من درجتين مئويتين، وهو ما سيقودنا إليه اتفاق كوبنهاغن، هناك احتمال بنسبة ٥٠ في المائة بأن تكون الأضرار التي تلحق بأمنا الأرض غير قابلة للإصلاح على الإطلاق. وستعرض نسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من الأجناس لخطر الانقراض. وستتأثر بذلك مساحات شاسعة من الغابات، وسيلحق الجفاف والفيضانات أضراراً بمناطق مختلفة من العالم، وستتسع رقعة الصحراء، وستفارق ذوبان القمم الجليدية القطبية والأنهار الجليدية في جبال الأنديز والهمالايا. وسوف يختفي العديد من الدول الجزرية وترتفع درجة الحرارة في أفريقيا بأكثر من ٣ درجات مئوية. وسوف يقل إنتاج الغذاء في العالم، مما سيكون له تأثير كارثي على بقاء السكان في مناطق عديدة من العالم، وعدد الجوع في العالم الذي يتجاوز حالياً ١,٠٢ بليون نسمة سيزداد بشكل حاد. وقد جعلتنا الشركات الكبرى والحكومات في ما يسمى بالبلدان "المتقدمة"، بتواطؤ مع شريحة من المجتمع العلمي، نناقش تغير المناخ وكأنه مشكلة تقتصر على ارتفاع درجة الحرارة دون تناول السبب الرئيسي في ذلك، ألا وهو النظام الرأسمالي.

نحن نواجه أزمة مستعصية تتمثل في إخضاع البشرية والطبيعة وتدميرهما لأغراض التحضر، وقد تسارعت عجلة هذا الأمر منذ قيام الثورة الصناعية.

وقد فرض علينا النظام الرأسمالي عقلية المنافسة والتقدم والسعي وراء النمو بلا كلل. ويسعى نظام الإنتاج والاستهلاك هذا إلى تحقيق الربح غير المحدود، وهو يفصل بين البشر والطبيعة، ويفرض منطق الهيمنة على الطبيعة محولاً كل شيء إلى سلعة: الماء، الأرض، الجينوم البشري، الثقافات القديمة، التنوع البيولوجي، العدالة، الأخلاقيات، حقوق الشعوب، الموت، حتى الحياة نفسها.

وفي ظل الرأسمالية يتم تحويل أمنا الأرض إلى مصدر للمواد الخام، ويتحول البشر إلى وسائل للإنتاج وإلى مستهلكين، وإلى أفراد تحدد قيمتهم بما يملكون لا بما هم عليه.

وتقتضي الرأسمالية وجود صناعة عسكرية قوية تمكنها من حيازة المزيد من الأراضي والموارد الطبيعية وفرض سيطرتها عليها، ولتحقيق ذلك تمنع الشعوب من المقاومة. فالرأسمالية عبارة عن نظام استعمار إمبريالي للعالم.

إن البشرية تواجه معضلة كبيرة: هل تواصل السير على طريق الرأسمالية والنهب والموت أم تختار العيش بتناغم مع الطبيعة واحترام الحياة؟

لا بد لنا من استحداث نظام جديد للعودة إلى العيش بتناغم مع الطبيعة وانسجام بين البشر. ولا يمكن تحقيق التوازن مع الطبيعة إلا بتحقيق المساواة بين البشر.

ونحن نقترح على شعوب العالم إحياء معارف الشعوب الأصلية وحكمتها وعاداتها التقليدية وتأكيد قيمتها وتعزيزها، وهذا ما أكدته التجارب الحياتية ويؤكد الاقتراح "من أجل عيش كريم"، معتبرين أننا الأرض كائنا حيا تربطنا به علاقة لا تتجزأ، علاقة تكاملية وروحية.

ولمواجهة تغير المناخ، علينا الإقرار بأن أننا الأرض مصدر للحياة واستحداث نظام جديد يستند إلى المبادئ التالية:

- الانسجام والتوازن بين الجميع ومع كل شيء
- التكامل والتضامن والمساواة
- الرفاه الجماعي وتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع بالعيش بتناغم مع أننا الأرض
- احترام حقوق أننا الأرض وحقوق الإنسان
- تقدير الإنسان لما هو عليه وليس لما يملك
- القضاء على جميع أشكال الاستعمار والإمبريالية والتدخل
- السلام بين الشعوب ومع أننا الأرض.

إن النموذج الذي ننادي به ليس التنمية المدمرة أو غير المحدودة. فالبلدان بحاجة إلى إنتاج السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها، ولكن لا يمكنها البتة مواصلة طريقة التنمية التي جعلت استخدام البلدان الغنية لأكسيد الكربون خمس مرات أكبر من طاقة كوكبنا على تحمله. وفي الوقت الراهن، تم تجاوز قدرة الكوكب على التجدد بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة. فإذا استمر الإفراط في استغلال أننا الأرض بهذا المعدل، سنغدو بحاجة إلى كوكبين بحلول عام ٢٠٣٠.

ففي نظام مترابط لا يشكل فيه البشر إلا عنصرا واحدا من غير الممكن الاكتفاء بالاعتراف بحقوق الإنسان فحسب، دون أن يؤدي ذلك إلى خلل في النظام برمته. فلضمان حقوق الإنسان والعودة إلى العيش بتناغم مع الطبيعة لا بد من الاعتراف بحقوق أمنا الأرض وتفعيلها.

ولتحقيق ذلك، نقترح المشروع المرفق للإعلان العالمي بشأن حقوق أمنا الأرض، الذي ترد فيه الحقوق التالية:

- حقها في الحياة والوجود
- حقها في أن تعامل باحترام
- حقها في تحديد الطاقة البيولوجية التي تملكها، واستمرار دوراتها وعملياتها الحيوية دون تدخل الإنسان
- حقها في الحفاظ على هويتها وسلامتها بفعل تنوع الكائنات التي تقطنها وتنظيم نفسها بنفسها وترابط كل منها بالآخر
- حق من عليها في الماء كمصدر للحياة
- حق من عليها في الهواء النظيف
- حقها في الصحة التامة
- حقها في أن تكون غير ملوثة وغير معرضة للتلوث وللنفايات السامة والمشعة
- حقها في عدم إدخال تعديلات جينية أو تغييرات في بنيتها بما يهدد تكامل وسلامة وظائفها الحيوية
- حقها في إصلاح ما لحق بها من أضرار بفعل الأنشطة البشرية، على نحو سريع وكامل، نتيجة انتهاك الحقوق المعترف بها في هذا الإعلان.

إن الرؤية المشتركة هي تثبيت تركيزات غازات الدفيئة تفعيلا للمادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تنص على "تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي". واستنادا إلى مبدأ المسؤولية التاريخية المشتركة ولكن المتفاوتة، نود مطالبة الدول المتقدمة بالالتزام بأهداف محددة كميًا لخفض الانبعاثات بما يسمح بعودة تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى ٣٠٠ جزء في المليون، وبالتالي الحد من زيادة المتوسط العالمي لدرجة الحرارة بدرجة مئوية واحدة كحد أقصى.

ومع تأكيد ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق هذه الرؤية، وبدعم من الشعوب والحركات والبلدان، يتعين على البلدان المتقدمة أن تلتزم بأهداف طموحة لخفض الانبعاثات من أجل تحقيق الأهداف القصيرة المدى، دون إغفال المحافظة على رؤيتنا الرامية إلى تحقيق التوازن في النظام المناخي للأرض، بما يتماشى مع الهدف النهائي للاتفاقية.

إن "الرؤية المشتركة بشأن الإجراءات التعاونية الطويلة الأجل" للتصدي لتغير المناخ لا ينبغي أن تقصر المفاوضات في مجال تغير المناخ على تحديد الحد الأقصى لزيادة درجة الحرارة وتركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، بل يجب أن تتضمن أيضاً، على نحو متوازن وشامل، مجموعة من التدابير في مجالات المالية والتكنولوجيا والتكيف مع آثار تغير المناخ وبناء القدرات وأنماط الإنتاج والاستهلاك وأموراً ضرورية أخرى مثل الاعتراف بحقوق أمنا الأرض بهدف العودة إلى العيش بتناغم مع الطبيعة.

ويجب على البلدان المتقدمة، وهي السبب الرئيسي في تغير المناخ، في إطار تحملها لمسؤوليتها التاريخية والحالية، أن تعترف بدورها المناخية بكل أبعادها وأن تسددها كأساس لإيجاد حل عادل وفعال وعلمي لتغير المناخ. وفي هذا السياق، نطالب البلدان المتقدمة بما يلي:

- أن تعيد للبلدان النامية الغلاف الجوي الذي تحتله جراء انبعاثاتها من غازات الدفيئة. وهذا يعني إنهاء استعمار الغلاف الجوي من خلال تخفيض انبعاثاتها واستيعابها
- أن تتحمل تكاليف واحتياجات البلدان النامية في مجال نقل التكنولوجيا، الناجمة عن حرمانها من فرص التنمية نتيجة العيش في غلاف جوي مقيد
- أن تتحمل مسؤولية مئات الملايين من الأشخاص الذين سيضطرون للهجرة جراء تغير المناخ الذي تسببت فيه وأن تلغي سياساتها التي تفرض قيوداً على الهجرة، وأن توفر للمهاجرين حياة كريمة في بلدانها مع ضمان تمتعهم بجميع الحقوق التي يتمتع بها مواطنوها
- أن تتحمل ديون التكيف مع آثار تغير المناخ على البلدان النامية وذلك من خلال توفير الوسائل اللازمة لمنع وقوع الأضرار بسبب انبعاثاتها المفرطة والحد من هذه الأضرار إلى أقصى حد ممكن ومعالجتها
- أن تسدد هذه الديون، كجزء من دين رئيسي إزاء أمنا الأرض، من خلال اعتماد وتنفيذ الإعلان العالمي لحقوق أمنا الأرض في إطار الأمم المتحدة.

ولا ينبغي أن ينصب التركيز على التعويض المالي فحسب، بل في المقام الأول على العدالة الإصلاحية، أي أن تستعيد أمانا الأرض سلامتها وأن يستعيد كل من يقطنها سلامته. ونحن نعرب عن استيائنا لمحاولة مجموعة من البلدان إلغاء بروتوكول كيوتو، وهو الصك الوحيد الملزم قانونا الخاص بخفض انبعاثات غازات الدفيئة للدول المتقدمة. ونود أن نبليغ العالم أن البلدان المتقدمة، رغم كونها ملزمة قانونا بتخفيض انبعاثاتها، زادت من تلك الانبعاثات بنسبة ١١,٢ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧.

وبسبب عمليات الاستهلاك غير المحدودة في الولايات المتحدة، زادت بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧ انبعاثاتها من غازات الدفيئة بنسبة ١٦,٨ في المائة، فتراوح ذلك في المتوسط بين ٢٠ و ٢٣ طنا من غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد، وهو ما يمثل أكثر من تسعة أضعاف ما يتسبب فرد واحد من العالم الثالث في إطلاقه من غازات الدفيئة، وأكثر من ٢٠ ضعفا لما يتسبب الفرد الواحد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في إطلاقه.

ونحن نرفض رفضا باتا اتفاق كوبنهاغن غير الشرعي الذي يسمح لهذه البلدان المتقدمة بتقديم تخفيضات غير كافية لغازات الدفيئة، على أساس التزامات طوعية وفردية، الأمر الذي يشكل انتهاكا للسلامة البيئية لأمانا الأرض ويفضي بنا إلى زيادة حرارة الأرض بنحو ٤ درجات مئوية.

ويتعين على المؤتمر القادم المعني بتغير المناخ، الذي سيعقد في أواخر عام ٢٠١٠ في المكسيك، أن يوافق على تعديل بروتوكول كيوتو لفترة الالتزام الثانية (٢٠١٣-٢٠١٧) التي تقتضي من البلدان المتقدمة أن تلتزم بتخفيضات كبيرة في انبعاثاتها من غازات الدفيئة بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، دون اللجوء إلى أسواق الكربون أو إلى نظم التحويل الأخرى التي ترمي إلى التستر على تنفيذها لتخفيضات فعلية في انبعاثات غازات الدفيئة.

إننا نطلب أولا تحديد هدف بالنسبة لجميع البلدان المتقدمة ثم تحديد هدف خاص بكل من البلدان المتقدمة في سياق مقارنة الجهود التي يبذلها كل منها، من أجل الحفاظ على نظام بروتوكول كيوتو لخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها البلد الوحيد على وجه الأرض الوارد اسمه في المرفق الأول، الذي لم يصدق على بروتوكول كيوتو، تتحمل مسؤولية كبيرة تجاه جميع شعوب العالم، حيث أنه يتعين عليها تصديق بروتوكول كيوتو والتعهد باحترام أهداف تخفيض الانبعاثات والتقيد بها على مستوى اقتصادها برمتها.

ونحن الشعوب، لنا نفس الحقوق في الحماية من آثار تغير المناخ ونرفض مفهوم التكيف مع آثار تغير المناخ باعتباره خضوعاً أمام تبعات الانبعاثات التاريخية للبلدان المتقدمة التي يجب عليها تكيف أساليب حياتها واستهلاكها مع حالة الطوارئ العالمية هذه. ونحن مضطرون لمواجهة آثار تغير المناخ، ولكننا نعتبر التكيف مع هذه الآثار بمثابة إجراء وليس أمراً مفروضاً علينا، ونعتبره أيضاً أداة تفيد في التصدي لتلك الآثار، مبرهنين على أنه من الممكن أن نعيش بتناغم مع الطبيعة لو اتبعنا أسلوباً مختلفاً في الحياة.

وثمة حاجة إلى إنشاء صندوق للتكيف يكون مخصصاً حصراً للتصدي لتغير المناخ كجزء من آلية مالية تقوم دولنا بإدارتها بطريقة سيادية وشفافة ومنصفة. وينبغي في إطار هذا الصندوق أن تقيم آثار تغير المناخ وتكاليفها بالنسبة للبلدان النامية، وما ينجم عن هذه الآثار من احتياجات، وتسجيل ورصد الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة. وينبغي أن يتضمن أيضاً آلية للتعويض عن الأضرار الناجمة عن الآثار الماضية والمقبلية، وعن ضياع الفرص، وتخصيص الأموال لمواجهة الظواهر المناخية المتطرفة والتدريجية، والتكاليف الإضافية التي يمكن أن تنشأ إذا تجاوز كوكبنا العتبات البيئية، والآثار التي تحد من حق العيش الكريم.

إن اتفاق كوبنهاغن الذي فرضته بعض الدول على البلدان النامية، علاوة على أنه لا يوفر موارد كافية، يسعى إلى التفريق بين الشعوب وإثارة الخلافات بينها، وابتزاز البلدان النامية بإجبارها على اتخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ كشرط للحصول على الموارد المخصصة للتكيف. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤكد أنه من غير المقبول اللجوء في عمليات التفاوض الدولية إلى تصنيف البلدان النامية بحسب درجة تأثرها بتغير المناخ إذ إن ذلك يفضي إلى نشوء منازعات وعدم مساواة وتمييز بينها.

إن المهمة الجسيمة التي تقع على كاهل الإنسانية والمتمثلة في وقف الاحترار العالمي وتبريد الأرض يستحيل الاضطلاع بها إلا بإحداث تغيير جذري في الممارسات الزراعية، أي اتباع نمط مستدام في الإنتاج الزراعي يعتمد على المزارعين والشعوب الأصلية وأنماط وممارسات تقليدية بيئية أخرى تسهم في حل مشكلة تغير المناخ وفي ضمان السيادة الغذائية، أي حق الشعوب في التحكم في البذور والأراضي والمياه وإنتاج الأغذية الخاصة بها، بما يضمن، من خلال اتباع أنماط إنتاج محلية متوائمة مع أمنا الأرض وتراعي العادات الثقافية السائدة، حصول الشعوب على الغذاء الكافي والمتنوع والمغذي وتعزيز نمط الإنتاج المستقل (القائم على التكاتف ومشاركة الجميع والتشارك) على صعيد الأمم والشعوب.

وخلف تغير المناخ عواقب وخيمة على الزراعة وأساليب معيشة الشعوب الأصلية والمزارعين في العالم، وسوف تتفاقم في المستقبل.

وتشكل الزراعة لأغراض تجارية، التي يعتمد فيها نمط اجتماعي واقتصادي وثقافي منبثق عن الإنتاج الرأسمالي المعولم والتي يدفعها إلى إنتاج الأغذية كسب السوق وليس أعمال الحق في الغذاء، أحد الأسباب الرئيسية لتغير المناخ. ولا تؤدي الأساليب التكنولوجية والتجارية والسياسية المستخدمة فيها إلا إلى استفحال أزمة المناخ وزيادة الجوع في العالم. ولهذا نرفض اتفاقات التجارة الحرة، واتفاقات الارتباط، وجميع أشكال تطبيق حقوق الملكية الفكرية على جوانب الحياة، والحزم التكنولوجية الحالية (الكيمائيات الزراعية، التعديلات الجينية)، وتلك التي تقدم حلولاً وهمية (الوقود الأحفوري، والهندسة الجيولوجية، والهندسة النانوية، وتكنولوجيا البذور العقيمة، وما شابه ذلك) فلا تؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الحالية.

وندد أيضاً بالطريقة التي يفرض فيها النمط الرأسمالي هذا مشاريع البنية التحتية الضخمة، ويغزو الأراضي بمشاريع استخراج الموارد الطبيعية، ويحول ينقل المياه وتسويقها إلى القطاع الخاص، ويسيطر عسكرياً على أراضي أبناء الشعوب الأصلية والمزارعين بطردهم منها، ويمنع تحقيق السيادة الغذائية، ويعمق الأزمة الاجتماعية البيئية.

ونطالب بالاعتراف بحق جميع الشعوب والكائنات الحية وأمن الأرض في الوصول إلى موارد المياه والاستفادة منها ونؤيد اقتراح حكومة بوليفيا الداعي إلى الاعتراف بالماء كحق من حقوق الإنسان الأساسية.

إن إدراج المزارع في تعريف الغابات المستخدم في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أمر غير مقبول. فمزارع المحصول الواحد ليست بغابات. ولذا، فإننا نطالب بتعريف يستخدم في المفاوضات يعترف بغابات الشعوب الأصلية والأحراج والنظم الإيكولوجية المتنوعة التي تحتضنها الأرض.

ولا بد من الاعتراف بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ومن تنفيذه ومراعاته على نحو كامل في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ. وأفضل الاستراتيجيات والإجراءات التي يمكن اعتمادها للحيلولة دون اختفاء الغابات وتدهورها، ولحماية غابات الشعوب الأصلية والأحراج هي الاعتراف بالحقوق الجماعية في الأراضي والأقاليم، ولا سيما أن معظم الغابات والأحراج تقع في أراضي الشعوب والأمم الأصلية والمجتمعات الزراعية والتقليدية.

وندين آليات السوق، كآلية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية وصيغها المختلفة، لأنها تنتهك سيادة الشعوب وحقها في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وسيادة الدول، وتنتهك حقوق الشعوب وممارساتها وعاداتها، وحقوق الطبيعة.

ويتعين على البلدان المسببة للتلوث أن تنقل الموارد الاقتصادية والتكنولوجية مباشرة لدفع تكاليف إصلاح الغابات والأحراج والحفاظ عليها لصالح الشعوب الأصلية والنظم الطبيعية التي خلفها أجداد الشعوب الأصلية. ويجب أن تدفع هذه التعويضات والأموال التي تعهدت بتقديمها البلدان المتقدمة، خارج إطار سوق الكربون، مباشرة وألا تكون أبدا بمثابة صكوك لموازنة الكربون. إننا نطالب الدول بوقف المبادرات المحلية التي تتخذها بشأن الغابات والأحراج القائمة على آليات السوق والتي تدعي تحقيق نتائج وهمية ومشروطة. ونهيب بالحكومات وضع برنامج عالمي لإصلاح غابات الشعوب الأصلية والأحراج، تضطلع الشعوب بمهمة تنظيمه وإدارته، مستخدمة بذور الغابات وأشجار الفاكهة والنباتات الأصلية. ويتعين على الحكومات أن تلغي امتيازات استغلال الغابات وتدعم إبقاء النفط في باطن الأرض، وأن توقف على عجل استخراج النفط والغاز من الغابات.

ونهيب بالدول أن تعترف بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية، بما فيها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، وغيرها من الصكوك ذات الصلة، وأن تحترمها وتضمن تنفيذها الفعلي في إطار المفاوضات والسياسات والتدابير اللازمة لمواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ. وعلى وجه الخصوص، نطالب الدول بالاعتراف قانونا بحقنا بأقاليمنا وأراضيها ومواردها الطبيعية ليتسنى لنا العيش وفقا لأساليب عيشنا التقليدية وتعزيز هذه الأساليب والمساهمة بفعالية في إيجاد حل لتغير المناخ.

إننا نطالب بالتفعيل الكامل للحق في التشاور والمشاركة والموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة للشعوب الأصلية في جميع عمليات التفاوض وفي وضع التدابير المتعلقة بتغير المناخ وتنفيذها.

وسوف يصل التدهور البيئي وتغير المناخ إلى مستويات خطيرة، وتمثل الهجرة الداخلية والدولية إحدى نتائجهما الرئيسية. ووفقا لبعض التوقعات، بلغ عدد المهاجرين بسبب المناخ في عام ١٩٩٥ حوالي ٢٥ مليون نسمة، ويقدر هذا العدد حاليا بـ ٥٠ مليون نسمة، وسيتراوح هذا العدد، حسب التوقعات لعام ٢٠٥٠، بين ٢٠٠ مليون و٢٠٠ مليون نسمة من المشردين جراء الظروف الناجمة عن تغير المناخ. ويجب أن تتحمل البلدان المتقدمة المسؤولية عن المهاجرين بسبب المناخ، وأن ترحب بهم في أراضيها، وأن تعترف بحقوقهم الأساسية من خلال التوقيع على اتفاقيات دولية تنص على تعريف المهاجر بسبب المناخ حتى تلتزم جميع الدول بأحكامها.

وينبغي إنشاء محكمة ضمير دولية للإبلاغ عن انتهاكات حقوق المهاجرين واللاجئين والمشردين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وإبرازها وتوثيقها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم، إضافة إلى التحديد الواضح لمسؤولية الدول والشركات والجهات الفاعلة الأخرى.

إن الموارد المالية المخصصة حالياً للبلدان النامية بسبب تغير المناخ والاقتراح الوارد في اتفاق كوبنهاغن ضئيلة جداً. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تلتزم، علاوة على تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد العامة، بتوفير موارد مالية جديدة بما لا يقل عن ٦ في المائة سنوياً من ناتجها المحلي الإجمالي لمعالجة آثار تغير المناخ في البلدان النامية. وهذا أمر قابل للتطبيق لكونها تنفق مبلغاً مماثلاً على الدفاع الوطني، ولكونها دفعت خمسة أضعاف ذلك لإنقاذ البنوك والمضاربين من الإفلاس، وهذا ما يثير تساؤلات خطيرة حول أولوياتها على الصعيد العالمي وحول مستوى إرادتها السياسية. وينبغي تقديم هذه الموارد بشكل مباشر وغير مشروط بدون انتهاك السيادة الوطنية أو حق تقرير المصير للمجتمعات المحلية والفئات الأكثر تضرراً.

ونظراً لعدم كفاءة آلية التمويل الحالية، ينبغي أن يتم في مؤتمر المكسيك إنشاء آلية تمويل جديدة تعمل تحت سلطة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتكون مسؤولة أمامه، ويكون عدد كبير من البلدان النامية ممثلاً فيها لضمان وفاء البلدان الوارد اسمها في المرفق الأول بتعهداتها المتعلقة بالتمويل.

وتبين أن البلدان المتقدمة زادت من انبعاثاتها من غازات الدفيئة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧، رغم إفادتها بأن آليات السوق ستسهم إسهاماً كبيراً في خفض تلك الانبعاثات.

وقد تحول سوق الكربون إلى تجارة مربحة عبر استغلال ثروات أمنا الأرض، وهذا ليس حلاً بديلاً في عملية التصدي لتغير المناخ لأنه ينهب الأرض والمياه والحياة نفسها ويعيث فيها فساداً.

وقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة أن السوق غير قادرة على ضبط النظام المالي الذي يعاني من الهشاشة وعدم الاستقرار بسبب عمليات المضاربة ودور السماسرة، وبالتالي، سيكون تصرفاً غير مسؤول على الإطلاق ترك رعاية وحماية حياة الإنسان وأمن الأرض ورقة بيد السوق.

ونرفض رفضاً قاطعاً أن تسعى المفاوضات الحالية إلى استحداث آليات جديدة تعمل على توسيع سوق الكربون وتعزيزها إذ إن الآليات القائمة لم تتمكن من حل مشكلة تغير المناخ ولم تفرض على اتخاذ إجراءات فعلية مباشرة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

ولا بد من المطالبة بالوفاء بالتعهدات التي قطعتها البلدان المتقدمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ما يتعلق بتطوير التكنولوجيا ونقلها، ومن رفض "العرض التكنولوجي الزائف" الذي تقترحه البلدان المتقدمة التي تسعى فقط إلى تسويق التكنولوجيا. ولا بد من وضع مبادئ توجيهية لإنشاء آلية متعددة الأطراف ومتعددة التخصصات لكي تراقب بصفة مشتركة عملية تبادل التكنولوجيا وإدارتها وتقييمها المستمر. ويجب أن تكون هذه التكنولوجيا مفيدة ونظيفة وتراعي العادات الاجتماعية. ولا بد أيضا من إنشاء صندوق لتمويل وجرّد التكنولوجيا المناسبة وغير الخاضعة لحقوق الملكية الفكرية، وبوجه خاص لبراءات الاختراع التي يجب أن تنتقل ملكيتها من أيدي المخترعين في القطاع الخاص لتصبح ملكية عامة، فيسهل الحصول عليها بتكلفة منخفضة.

إن المعرفة ملك للجميع، ولا ينبغي لأي سبب من الأسباب أن تخضع الملكية خاصة أو استخدام خاص، وينسحب ذلك على تطبيقاتها في مجال التكنولوجيا. ومن واجب الدول المتقدمة توفير التكنولوجيا للبلدان النامية، وإنشاء مراكز بحوث فيها لتمكينها من استحداث التكنولوجيا والوسائل الابتكارية الخاصة بها، فضلا عن الدفاع عن تطويرها وتطبيقها وتعزيزهما من أجل تحويل شعار "العيش الكريم" إلى حقيقة واقعة. وينبغي للعالم أن يعود إلى المبادئ والنهج التي يزخر بها تراث الشعوب الأصلية ويتعلمها من جديد لوقف تدمير كوكبنا، وإلى المعارف والعادات التقليدية، وأن يخصص جزءا من حياته للروحانيات في إطار سعيه للعيش الكريم بتناغم مع أمنا الأرض.

ونظرا لانعدام الإرادة السياسية لدى البلدان المتقدمة للوفاء على نحو فعال بتعهداتها وواجباتها بمقتضى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، ونظرا لغياب هيئة قانونية دولية تمنع ارتكاب جميع تلك الجرائم المناخية والبيئية التي تنتهك حقوق أمنا الأرض والإنسانية وتعاقب مرتكبيها، نطالب بإنشاء محكمة عدل دولية للمناخ والبيئة تتمتع بسلطة قانونية ملزمة لمنع وملاحقة ومعاقبة الدول والشركات والأشخاص الذين، عمدا أم سهوا، تسببوا في التلوث وفي تغير المناخ.

وينبغي دعم الدول التي ترفع دعاوى إلى محكمة العدل الدولية ضد البلدان المتقدمة التي لا تفي بتعهداتها بموجب الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، بما في ذلك تعهداتها بخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

ونحث الشعوب على أن تقترح إجراء إصلاح شامل لمنظمة الأمم المتحدة وأن تدعو إلى هذا الأمر، حتى تمثل جميع الدول الأعضاء لقرارات محكمة العدل الدولية للمناخ والبيئة.

إن مستقبل البشرية في خطر ولا يمكن أن نقبل أن تتخذ مجموعة من قادة البلدان المتقدمة قرارات باسم جميع البلدان، على غرار ما حاولت فعله دون جدوى في مؤتمر الأطراف في كوبنهاغن. فهذا القرار يعود لجميع الشعوب. ولذا من الضروري إجراء استفتاء عالمي أو تصويت أو استطلاع للآراء بشأن تغير المناخ يؤخذ فيها رأي الجميع بشأن ما يلي: مستوى تخفيض الانبعاثات الذي يجب أن تضطلع به البلدان المتقدمة والشركات عبر الوطنية؛ الموارد المالية التي ينبغي للبلدان المتقدمة توفيرها؛ وإنشاء محكمة عدل دولية للمناخ؛ وضرورة وضع إعلان عالمي بشأن حقوق أمنا الأرض؛ وضرورة تغيير النظام الرأسمالي الحالي. ولكفالة تحقيق مسعانا، لا بد من التحضير للاستفتاء العالمي أو التصويت أو استطلاع الآراء.

ومن أجل تنسيق عملنا على الصعيد الدولي وتنفيذ نتائج هذا الاتفاق، ندعو إلى تشكيل حركة شعبية عالمية للدفاع عن أمنا الأرض تسترشد بمبادئ التكامل واحترام تنوع أصول المشاركين فيها وتنوع آرائهم، وتشكل بذلك منتدى ديمقراطيا للتنسيق والعمل المشترك على الصعيد العالمي.

وتحقيقا لهذه الغاية، نعتزم خطة العمل العالمية المرفقة لكي يتم في اجتماع المكسيك تقيد البلدان المتقدمة الوارد اسمها في المرفق الأول بالإطار القانوني القائم، وخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة بنسبة ٥٠ في المائة، واعتماد مختلف المقترحات الواردة في هذا الاتفاق.

وختاما، نتفق على عقد المؤتمر العالمي الثاني للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض في عام ٢٠١١ كجزء من عملية تشكيل الحركة الشعبية العالمية للدفاع عن أمنا الأرض، وحتى نكون مستعدين لمواجهة النتائج التي سيفضي إليها مؤتمر تغير المناخ الذي سيعقد في أواخر هذا العام في مدينة كانكون بالمكسيك.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة

مشروع الإعلان العالمي لحقوق أمنا الأرض

٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠

الديباجة

نحن شعوب الأرض وأممها:

لما كنا نعتبر أننا نشكل جميعا جزءا من أمنا الأرض، ونشكل معا كيانا متلاحما
حيويا مؤلفا من كائنات مترابطة يجمعها مصير مشترك؛

ولما كنا نعترف بامتنان بأن أمنا الأرض هي مصدر الحياة والغذاء والمعرفة، وبأنها
توفر لنا كل ما نحتاجه للعيش الكريم؛

ولما كنا نسلم بأن النظام الرأسمالي وجميع أشكال النهب والاستغلال وسوء المعاملة
والتلوث قد ألحقت بأمنا الأرض قدرا كبيرا من الدمار والتدهور والاحتلال، وعرضت الحياة
كما نعرفها اليوم، للخطر نتيجة ظواهر معينة مثل تغير المناخ؛

ولما كنا على اقتناع بأنه لا يسعنا في مجتمع مؤلف من كائنات مترابطة أن نعترف
بحقوق البشر وحدهم دون أن يفضي ذلك إلى خلل في أمنا الأرض؛

وإذ نؤكد أنه لضمان حقوق الإنسان لا بد من الاعتراف بحقوق أمنا الأرض
وبحقوق جميع الكائنات التي تشكلها والدفاع عن هذه الحقوق، وأن هناك ثقافات وممارسات
وقوانين قائمة تفعل ذلك؛

وإدراكا منا لضرورة الإسراع في اتخاذ إجراءات جماعية حاسمة من أجل تغيير الهياكل
والنظم التي تتسبب في تغير المناخ وما يتهدد أمنا الأرض من مخاطر أخرى؛

نعلن هذا الإعلان العالمي لحقوق أمنا الأرض، ونوجه نداء إلى الجمعية العامة للأمم
المتحدة لاعتماده بوصفه هدفا مشتركا لجميع شعوب العالم وأمه، من أجل جعل الجميع،
أفرادا ومؤسسات، مسؤولا عن تعزيز احترام الحقوق المعترف بها في هذا الإعلان من خلال
التعليم والتربية والتوعية، وكفالة الاعتراف بها وإنفاذها بفعالية على الصعيد العالمي من خلال
تدابير وآليات وطنية ودولية تعتمدها بسرعة جميع الشعوب والدول في العالم وبشكل مطرد.

المادة ١ : أمننا الأرض

- ١ - أمننا الأرض كائن حي؛
- ٢ - أمننا الأرض مجتمع فريد لا يتجزأ ينظم نفسه بنفسه ويتألف من كائنات مترابطة، وهي مصدر حياة جميع الكائنات وموطنها وسبيلها إلى التكاثر؛
- ٣ - يحدد كل كائن بمدى تكامله مع الكائنات الأخرى المكونة لأمننا الأرض؛
- ٤ - حقوق أمننا الأرض غير قابلة للتصرف ذلك لأنها نابعة من مصدر الوجود نفسه؛
- ٥ - لأمننا الأرض والكائنات جميعا الحق في التمتع بجميع الحقوق المعترف بها في هذا الإعلان دونما تمييز أيا كان نوعه، كالتمييز الذي يمكن أن يحصل بين الكائنات العضوية وغير العضوية أو بين الأجناس أو بسبب المنشأ أو بسبب فائدته للاستخدام البشري أو لأي سبب آخر؛
- ٦ - مثلما يتمتع البشر بحقوق الإنسان، فإن جميع الكائنات الأخرى التي تكون الأرض لها أيضا حقوق خاصة بكل نوع منها وملائمة لدورها ووظيفتها ضمن المجتمعات التي تعيش فيها؛
- ٧ - حقوق كل كائن مرهونة بحقوق الكائن الآخر ويجب إزالة أي تعارض بين هذه الحقوق بطريقة تحافظ على سلامة أمننا الأرض وتوازنها وصحتها.

المادة ٢ : حقوق أمننا الأرض

- ١ - أمننا الأرض وجميع الكائنات التي تتكون منها تتمتع بالحقوق التالية:
 - ١' حقها في الحياة والوجود؛
 - ٢' حقها في أن تعامل باحترام؛
 - ٣' حقها في تحديد الطاقة البيولوجية التي تمتلكها، واستمرار الدورات والعمليات الحيوية فيها دون تدخل الإنسان؛
 - ٤' حقها في الحفاظ على هويتها وسلامتها بفعل تنوع الكائنات التي تقطنها وتنظيم نفسها بنفسها وترابط كل منها بالآخر؛
 - ٥' حق من عليها في الماء كمصدر للحياة؛
 - ٦' حق من عليها في الهواء النظيف؛

- ٧' حقها في الصحة التامة؛
- ٨' حقها في أن تكون غير ملوثة وغير معرضة للتلوث وللنفايات السامة أو المشعة؛
- ٩' حقها في عدم إدخال تعديلات جينية أو تغييرات في بنيتها. بما يهدد تكامل وسلامة وظائفها الحيوية؛
- ١٠' حقها في إصلاح ما لحق بها من أضرار بفعل الأنشطة البشرية، على نحو سريع وكامل، نتيجة انتهاك الحقوق المعترف بها في هذا الإعلان.

- ٢ - لكل كائن الحق في مكان يعيش فيه والحق في أداء دوره في أمن الأرض بتناغم معها.
- ٣ - لكل كائن الحق في السلامة والعيش في مأمن من التعذيب أو المعاملة القاسية من قبل البشر.

المادة ٣: واجبات البشر تجاه أمن الأرض

- جميع البشر مسؤولون عن احترام أمن الأرض والعيش بتناغم معها.
- ١ - يتعين على جميع البشر وجميع الدول وجميع المؤسسات العامة والخاصة القيام بما يلي:
- ١' التصرف وفقا للحقوق والواجبات المعترف بها في هذا الإعلان؛
- ٢' الاعتراف بالحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا الإعلان وتعزيز إعمالها وتنفيذها على نحو كامل؛
- ٣' تعزيز طرائق تعلم كيفية العيش بتناغم مع أمن الأرض وتحليلها وتفسيرها وفقا لهذا الإعلان وتعميم المعلومات في هذا الشأن والمشاركة في كل ذلك؛
- ٤' كفالة أن يسهم السعي إلى تحقيق رفاه الإنسان في تحقيق الخير لأمن الأرض، حاضرا ومستقبلا؛
- ٥' وضع قواعد وقوانين فعالة وتطبيقها للدفاع عن حقوق أمن الأرض وحمايتها والحفاظ عليها؛

- ٦' احترام سلامة الدورات والعمليات الحيوية والتوازن الحيوي لأمننا الأرض، وحمايتها وحفظها، وعند الضرورة، إحيائها؛
- ٧' ضمان إصلاح الأضرار الناجمة عن انتهاك الإنسان للحقوق المعترف بها في هذا الإعلان وتحميل مرتكبيها مسؤولية استعادة سلامة أمننا الأرض وصحتها؛
- ٨' تمكين البشر والمؤسسات للدفاع عن حقوق أمننا الأرض وحقوق جميع الكائنات التي تكونها؛
- ٩' وضع تدابير وقائية وتقييدية لمنع الأنشطة البشرية من التسبب في انقراض الأجناس أو تدمير النظم البيئية أو تعطيل الدورات الإيكولوجية؛
- ١٠' كفالة إحلال السلام وإزالة الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية؛
- ١١' تشجيع ودعم الممارسات القائمة على احترام أمننا الأرض وجميع الكائنات التي تكونها، وفقا لثقافة الشعوب وتقاليد عاداتها؛
- ١٢' تعزيز النظم الاقتصادية التي تعمل بتناغم مع أمننا الأرض، وفقا للحقوق المعترف بها في هذا الإعلان.

المادة ٤: تعاريف

- ١ - مصطلح "الكائن" يشمل الأنظمة الإيكولوجية، والمجتمعات الطبيعية، والأجناس، وجميع الكيانات الأخرى المكونة لأمننا الأرض.
- ليس في هذا الإعلان ما يمس بالاعتراف بسائر حقوق جميع الكائنات أو كائنات معينة.